حذر من «ان ما يجري في المحكمة يهدف لتصفية الرئيس الشرعي للعراق»

حزب البعث يعتبر الادارة الأمريكية المسؤول الأول عن سلامة صدام

بغداد ـ «القدس العربي» ـ من ضياء السامرائي:

اصدر حزب البعث العربي بيانا تسلمت «القدس العربي» نسخة منه حمل فيه الإدارة الأمريكية مسؤولية سلامة الرئيس العراقي المعتقل في سجون الاحتلال وخاطب البيان الراى العام العربي والعالمي مبينا ان ما يجري في المحكمة ياتي وفق سيناريو واضح لتصفية الرئيس العراقي وهو الرئيس الشرعي للبلاد.

واضاف البيان «لقد سبق وحذرنا من ان الادارة الامريكية تخطط لتصفية السيد الرئيس صدام حسين الرئيس الشرعي للعراق والامين العام لحزبنا (فك الله اسره) عبر محاكمة شكلية لا تتوفر فيها ابسط قواعد العدالة واكثرها شهرة، خصوصا لانها من انشاء الاحتلال الذي لا يملك أي حق في تغيير النظام القانوني او محاكمة المسؤولين في البلد المحتل. وقد اكدت الايام صحة ما قلناه في الماضي، فها هي المحكمة التي شكلها بول بريمير الحاكم الامريكي السابق للعراق، لا تتجاوز على العراق ونظامه القانوني وكرامة شعبه فحسب بل ايضا انها تتطاول على النظام القانوني الدولي برمته، من خلال خرقها لكل قواعد القانون ورفضها الحد الادنى لما يسمى المحاكمة العادلة، وتمثل ذلك في اغتيال المحامين والشهود وارهابهم ومطاردتهم هم وعوائلهم واعتقال وتعذيب كل شاهد يقدم معلومات لصالح السيد الرئيس والقيادة العراقية الشرعية. ووصل الاستهتار في هذه المحكمة المسخ الى حد تدخل الحكومة العميلة في تغيير القضاة، كما حصل في حالة اجبار القاضي رزكار محمد أمين على الاستقالة واقالة القاضي عبد الله العامري لانهما ارادا التمسك بشكليات القانون، رغم انهما من اختيار الاحتلال وممن دربوا على يديه لهذه المحاكمة ومن الفئات المؤيدة له!

وتابع البيان قوله: اليوم وصل استهتار الاحتلال الامريكي حدا غير مسبوق بتعيين قاض مبتدئ لا تتوفر فيه كافة شروط تولي رئاسة محكمة وابرزها الخبرة اضافة لكونه حاقدا على قيادة العراق الشرعية والاسيرة، واحمق يفتقر الى ابسط شروط القاضي كالحكمة والتعقل وضبط النفس، وهذه الحقيقة اكتشفها الرأي العام بسرعة ومنذ اللحظات الاولى لترؤسه للمهزلة.

وأوضح البيان العديد من الامور التي يجدها مبررا للفت النظر الى مجريات المحكمة قائلا: ان حزبنا، حزب البعث العربي الاشتراكي، يلفت نظر الرأي العام الى ما يلي:

1ـ ان هذه محكمة هي من اعداد وتوجيه الادارة الامريكية وليس لشعب العراق صلة بها، وحتى تدخل الحكومة في سيرها وتغيير قضاتها فانه تم ويتم باوامر امريكية وتدخل امريكي مباشر وذلك لوجود ضباط امريكيين يشرفون مباشرة على المحكمة ويسيرونها علنا وامام كل من يحضر في قاعتها.

2ـ ان الهدف المباشر من هذه المهزلة هو اهانة قيادة العراق الشرعية ومحاولة جرها الى مهاترات مع اشخاص تافهين وساقطين اخلاقيا ووطنيا مثل القاضي محمد العريبي والمدعين العامين جعفر الموسوي ومنقذ الفرعون، في اطار تنفيذ خطة تشويه صورة الرئيس التي عرف بها كقائد تاريخي عظيم وحكيم يحظى باحترام وحب مئات الملايين من شعوب العالم خصوصا العرب. ويجب التذكير هنا بان الخطة الاصلية التي وضعت بعد الغزو كانت تقوم على عدم قتل الرئيس جسديا بل اسره واعداد مسرحية هابطة تظهره بمظهر لا ينسجم مع ما عرف عنه من بطولة وأنفة، لان قتله جسديا سيجعله حتما شهيدا كبيرا بالنسبة لكافة المسلمين يزورن مرقده كإمام للمجاهدين. لذلك قررت امريكا قتل الرئيس معنويا بقصة الحفرة السخيفة، وكان الفصل الثاني هو مهزلة المحاكمة التي اريد بواسطتها اظهار السيد الرئيس بمظهر لا ينسجم مع بطولته واستثنائية سلوكه الهادئ والوقور اثناء الازمات والمحن الكبرى. لكن المحاكمة ومنذ بدايتها تحولت الى محاكمة لامريكا وجرائمها وللعملاء، وقلب الرئيس الخطة راسا على عقب فبدلا من تشويه صورته وقتله معنويا تعاظمت صورة صدام حسين كبطل عالمي وقائد تاريخي واسقطت الكثير من اعمدة خطة شيطنة سيادته التي نفذتها امريكا والصهيونية ضده، خلال عقود من الزمن، وظهر امام الرأي العام صدام حسين الحقيقي الانسان المهذب والشجاع والمنفتح على شعبه والنظيف اليدين والطاهر في وطنيته والذي لا يساوم ابدا على مصالح العراق والأمة العربية حتى لو كان الثمن حياته. من هنا كان يجب الامعان في سياسة السخف الامريكي فأتت واشنطن بقاض ساقط اخلاقيا ووطنيا وجاهل قانونيا ليحاكم عملاق العالم وسيد رجاله وابطاله!

3ـ ان الحقد الامريكي ـ الايراني على الرئيس صدام حسين قد ادى الى دمج الخطتين خطة القتل المعنوي وخطة القتل الجسدي للسيد الرئيس، لذلك فان ما لوحظ، اضافة للسفاهة وتلفيق الشهادات بطريقة مفضوحة، هو الاستعجال لانهاء المحاكمة باصدار قرار معد سلفا! ان السبب الرئيس في هذا الاستعجال اضافة الى ما تقدم ذكره هو التسارع الكبير للانهيار العسكري الامريكي نتيجة انتصارات المقاومة الوطنية العراقية المسلحة، الامر الذي يجبر ادارة بوش على اعداد سيناريو انتقامي شامل من الشعب العراقي وقيادته الشرعية قبل اكتمال عناصر الهزيمة الحتمية والهرب من العراق

في ضوء ما تقدم فان حزبنا يحذر الادارة الامريكية مجددا من مغبة تنفيذ أي قرار انتقامي ضد الرئيس ورفاقه ويحملها كامل المسؤولية عما سيحصل لان المحكمة والحكومة في بغداد ما هما الا اداتين في يدها، اضافة للحقيقة التي يعرفها العالم كله وهي ان امريكا هي التي تحكم العراق الان وليس حكومة المالكي الدمية. ان حزبنا لن يسكت ابدا على ارتكاب حماقة اخرى بحق العراق وسيبقى سنين واجيالا يلاحق المجرمين المسؤولين عن الجرائم ليقدمهم للعدالة مهما كانت وظيفتهم. كما ان حزبنا يحذر مسعود البارزاني وجلال الطالباني من سلوكهما التآمري على العراق والسيد الرئيس ومساهمتهما الكاملة في مسرحية المحاكمة من خلال شهود الزور الكرد، والادعاء بان حملة الانفال استهدفت الكرد كشعب وليس المتمردين المجرمين، ونقول لهما انكما خير من يعرف ان البعث وصدام حسين هما وليس غيرهما من اعترف بالقومية الكردية من دون حكومات الدول الاخرى، فكيف تتهمون النظام الوطني بانه كان يعادي الشعب الكردي؟ ولماذا تعدون وتلقنون شهود الزور؟ واضاف الحزب في بيانه: ان حزبنا، حزب البعث العربي الاشتراكي، ليس حركة عابرة ولا نزوة اشخاص بل هو حركة تاريخية وباهداف تاريخية ومبادئ سامية لذلك فان اجتثاثه عبث لا طائل من ورائه، وهذا العبث يشمل ايقاع الاذى فيه وفي قادته ومناضليه. اننا نؤكد الآن، وكي لا يقع احد ما في وهم كبير، ان البعث خالد خلود الأمة العربية، ولذلك وكلما واجه المحن نهض اقوى واوسع جماهيرا، وكلما ذهب قائد ظهر خلفه الف قائد، وتجربة الاحتلال اثبتت هذه الحقيقة فبالرغم من اغتيال الاف البعثيين وتحولهم الى الهدف الاساسي للاحتلال وقانون الاجتثاث فان البعث الان اقوى مما كان قبل الغزو.

وختم البيان تحذيره من المساس بشخص الرئيس العراقي مؤكدا ان البعث عائد للسلطة: ونحن اذ نحذر نقول ان البعث عائد حتما للسلطة قريبا، هو وحلفاؤه من المجاهدين من مختلف الفصائل، وسيحاسب قانونيا كل من ارتكب جريمة ضد العراق وشعبه سواء كان فردا او جماعة او حكومة دولة. واستنادا الى ما تقدم فاننا نتوجه بالنداء الى الاحزاب والشخصيات العالمية المناهضة للحرب والعدوان وانصار السلام والمنظمات الحقوقية وجمعيات حقوق الانسان والكتاب والصحافيين ومحكمة بروكسل وغيرها في العالم من اجل ان ترفع صوتها الان ضد المحاكمة المناقضة لابسط مقومات العدالة، ومن اجل العدالة في العراق وسحب قوات الاحتلال بلا قيد او شرط. واذا كان هناك في الغرب من لديه رأي مخالف بالرئيس صدام حسين فهذا لا يمنع من الدفاع عن العدالة والشرعية لان احدا لم يطلب من مؤيدي الثورة الفيتنامية في العالم ان يؤيدوا سياسات الحزب الشيوعي الفيتنامي وبرامجه اثناء العدوان الامريكي على فيتنام. ان المسألة الاساسية والحاسمة الان هي ليست تقويمات ايديولوجية او سياسية لهذا او ذاك بل هي تحديد موقف صحيح من احتلال العراق وما يترتب عليه من نتائج واثار، والمحكمة هي احدى افرازات الاحتلال وعمل من اعماله.

هيئة الدفاع: المحاكمة انتقام سياسي من صدام ومجرد أداة بايدي المحتل ولا علاقة لها بالقانون

بغداد ـ «القدس العربي»:

أصدرت هيئة الدفاع عن الرئيس العراقي بيانا وصفتة بالهام تسلمت «القدس العربي» نسخة منه بينت فيه وضع المحكمة ورؤية هيئة الدفاع لها والاساليب التي تستعملها من اجل النيل من شخص الرئيس العراقي صدام حسين وجاء في بيان الهيئة: يوما بعد يوم تنكشف لكم اجندة ما يسمى بالمحكمة الجنائية حيث اثبتت وقائع الجلسات الاخيرة المنعقدة يومي 25 و26 أيلول (سبتمبر) الماضي والجلسات التي تلت انسحاب محامي الدفاع يوم 2006/9/20 في ما يسمي بقضية (الأنفال). ان المحاكمة المهزلة التي يتعرض لها السيد الرئيس الشرعي صدام حسين ورفاقه ليست الا عملية انتقام سياسي وتمثل ارادة وانتقام المنتصرين ولا علاقة لها بالقانون ولا بتحقيق العدالة التي سحقوها هم ببساطيل الاجنبي.

واضاف البيان: لقد تأكد لكم صحة موقف هيئة الدفاع ومن يقف معها من حماة الحق وانصار العدالة من كون هذه المحكمة بعيدة كل البعد عن القضاء والقانون وهي مجرد اداة بيد ساسة ومحتلي العراق، غايتها التشفي والانتقام من السيد الرئيس ورفاقه ومن شعب العراق، وابلغ تعبير هو تدخل الحكومة العراقية المعنية السافر في شؤون هذه المحكمة ابتداء من الضغط على القاضي رزكار محمد أمين وعزل القاضي سعيد الهماشي وآخرا وليس أخيرا، عزل القاضي عبد الله العامري وتعيين قاض لا خبرة له في مجال القضاء، بل ان هذه المحكمة عمدت على تكميم افواه المعتقلين وترويع المحامين واخافتهم وتهديدهم وسجن شهود الدفاع في سوابق خطيرة لم يشهد لها قضاء الدنيا مثيلا، بل أساء وبشكل فادح لسمعة القضاء العراقي.

وتابعت الهيئة شرحها ظروف المحكمة قائلة: ان هيئة الدفاع عن الرئيس صدام ورفاقه يهمها، وهي تعرض الصورة المخزية لمجريات الامور في المحكمة الجنائية، ان تذكر الرأي العام العراقي والعربي والدولي بجملة من الحقائق التي لا بد على الجميع من الانتباه لها والتوقف عندها وتحمل المسؤولية ازاءها وهي: ان المحكمة الجنائية ليست الا صنيعة من صنائع الاحتلال الأمريكي الفارسي للعراق نشأة واستمراراً وتمويلاً من مكتب تابع للسفارة الامريكية بما يؤكد حكمنا عليها بعدم الشرعية.

وبينت الهيئة في بيانها دور القضاة واعضاء المحكمة في هذة المحكمة قائله: ان قضاة المحكمة والمدعين العامين وكافة العاملين بها تم اختيارهم على اساس الخصومة السياسية والطائفية والمذهبية ويجمعهم رابط الولاء المطلق للمحتلين، وقد أثبتت الوقائع والتصريحات الرسمية تدخل الحكومة العراقية السافر في عزل وتعيين وترقية القضاة. وعرجت الهيئة في بيانها على تأثير الوضع الامني على اعضاء فريق الدفاع الذين قتل منهم اربعة وتهديد الباقين: ان الوضع الأمني المتدهور والخطير والسيئ للغاية الذي يعيشه العراق منذ احتلاله، خلق ظرفا يستحيل معه على اي طرف ضمان الحماية لأطراف المحكمة وخاصة محامي الدفاع حيث تم قتل 4 منهم وكذلك قتل 39 محاميا من خارج الهيئة والمساندين لها، فضلا عن التهديد المستمر لبقية المحامين وعوائلهم، وهذا دليل قاطع على استحالة توفير دفاع جدي وحقيقي لمن تتم محاكمتهم.

واضاف البيان: ان حجم الخروقات التي ميزت اداء المحكمة في هيئتها الاولى والثانية سواء بمنع ولجم محامي الدفاع عن الترافع بحرية وتهديد وسجن شهود الدفاع والتنكيل بهم واعتماد الوثائق المزورة وعدم الاستجابة لمطالب المحامين وكذلك منع المحامين غير العراقيين من الترافع وعدم اعطاء المحامين الوقت الكافي لدراسة 10,000 نسخة من الوثائق، جعل من المحكمة مسرحية غايتها فقط فتح منبر اعلامي لمزاعم المشتكين لتأليب الرأي العام واعداده لقرار التصفية الجسدية الذي اتخذ مسبقا في حق الرئيس ورفاقه.

وان هيئة الدفاع ورغم وعيها الكامل بالمعطيات السابق ذكرها، اختارت ان تقف وبجدارة مع موكليها حتى النهاية بحضور المحاكمة وتعرية المزاعم والتصدي للمحاكمة الجائرة من داخل جلساتها، ولكنها اضطرت لتعليق حضورها عندما وصل حجم الخروقات والتعديات حداً يصبح معه الحضور شكلا من اشكال الموافقة والشرعنة ويحولها من فريق دفاع الى شاهد زور، وهو ما نرفضه بالمطلق.

وناشدت الهيئة الراى العام باتخاذ موقف واضح ومهم قائلة: اننا نناشد الرأي العام بكل منظماته واطيافه من ان المحكمة الجنائية التي تصر على الانعقاد في عراق محتل مدمر يموت فيه الناس يوميا بالمئات ويحرض ساسته على قتل المحامين وترتع فيه الميليشيات دون رادع، تعرت من كل مصداقية نتيجة التدخلات السافرة للحكومات المعينة من الاحتلال وانعدمت فيها أية فرصة دنيا لتحقيق العدالة المزعومة بسبب فداحة الخروقات الاجرائية التي جميعها تمس حقوق الدفاع.

وبهذا فان هيئة الدفاع تطالب كل ذي ضمير حي ان يساعد بوقف هذه المهزلة بعدما تعمدت جلساتها الاخيرة اثارة مشاعر العراقيين والعرب وكل الخيرين بسبب التعدي المتكرر على كرامة الرئيس صدام حسين ورفاقه.

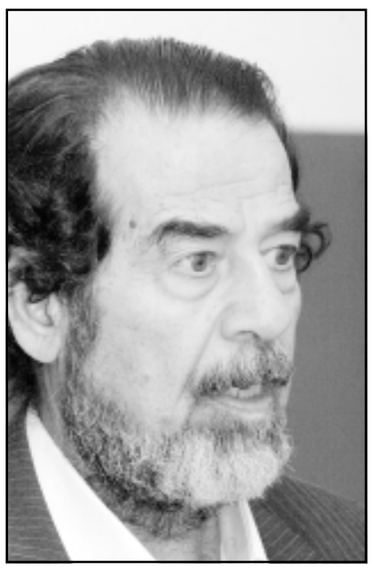

صدام حسين

السعودية تبني سياجا حدوديا مع العراق لمنع تدفق المقاتلين واللاجئين

لندن ـ «القدس العربي»:

قالت صحيفة «صاندي تلغراف» ان الحكومة السعودية قررت انشاء سياج من الاسلاك الشائكة المكهربة على حدودها الشمالية مع العراق، مزود باجهزة الرقابة والكاميرات. وجاءت الخطوة السعودية في الوقت الذي تدهورت فيه الاوضاع الامنية في العراق، وانتشر القتل الطائفي، ويبلغ طول السياج 550 ميلا. وسيتم بناء السياج على الرغم من ملايين الدولارات التي انفقتها السعودية في الاعوام الماضية من اجل تعزيز قوات امن وحرس الحدود، ويقول مسؤولون سعوديون ان الوضع في العراق بات خطيرا لدرجة انه اقتضى اغلاق الحدود معه. ويقول خبير سعودي في واشنطن ان الرقابة تم تعزيزها على الحدود خلال العام ونصف العام الماضي.

ولكن الشعور العام في السعودية ان الوضع في العراق خرج عن السيطرة ولن يعود الاستقرار اليه في الوضع الحالي ولهذا يجب اغلاق الحدود وتسييجها بشكل محكم.

وتقول الصحيفة ان السياج هو بمثابة اعتراف من احد حلفاء امريكا في المنطقة، السعودية، وهو ان العنف في العراق وصل نقطة اللاعودة وان هناك امكانية لتشرذمه الى دويلات صغيرة. وتقول الصحيفة ان السعودية التي اتهم ابناؤها بدعم المقاومة العراقية ترى في الوضع الامني في العراق كابوسا. كما ان المسؤولين السعوديين قلقون من اثر الحرب هناك ومشاركة السعوديين فيها وامكانية نقلهم لساحة المعركة الى داخل السعودية. ولكن ما يقلق السعوديين هو ان اندلاع اي حرب اهلية قد يؤدي لارسال مئات الالوف من اللاجئين العراقيين للحدود السعودية مما سيؤثر على استقرار البلاد.

ويقول المحلل السعودي انه في حالة انهيار العراق فان اعدادا كبيرة من العراقيين ستتجه للجنوب مما يعني ان الرياض عليها ان تكون جاهزة لهذا السيناريو. وتعتبر خطة حماية السعودية واحدة من المشاريع الكبيرة التي تعمل عليها الحكومة وتحمل اسما مختصرا هو «مسكة» اي مشروع وزارة الداخلية السعودية، وتهدف الخطة باحاطة البلاد بسلسلة من اجهزة الرادار، واجهزة التقاط حساسة على السواحل، وشبكة اتصالات، وتعزيز قوات حرس الحدود. ويقول مسؤول تعهدات عسكرية ان المشروع سيكلف السعودية مبلغ 13 مليار جنيه استرليني.

ومن الشروط التي وضعتها السعودية امام المتعاقدين ان عليهم الانتهاء من بنائه في عام من توقيع العقد. ويقول المسؤول ان حديثا مع اي مسؤول سعودي يشير الى ان المشروع اضحى اولوية، ويقول ان هناك «امكانية لدخول الاشرار من العراق للسعودية». ويعتقد ان السياج قد يتم بناؤه في نهاية عام 2008، وستصل كلفته الاجمالية لحوالي 300 مليون جنيه استرليني. وفي حالة اكماله فانه سيحدث نوعا من التغيير على عملية حراسة الحدود، حيث يعتبر الان ان احسن طريقة لحراستها يتم من خلال فريق تعقب يعتمد على الكلاب.

ويقول المحلل ان السعودية لا تعاني فقط من تسرب المقاتلين واللاجئين ولكن من العمالة غير الشرعية ومن مهربي المخدرات ومن تهريب البغايا ايضا. وتقول الصحيفة ان السعودية لم تكشف عن بعض ملامح المشروع الاخرى، حيث ابقته طي السرية، ومنها انه لا يحق للقيادة الامريكية الوسطى في قطر تفتيش السياج. ويقول المصدر ان المشروع يتم الاعداد له بناء على اسلوب سعودي «حيث لا تدخر الحكومة اي مال» له.

الرئيس السوداني عمر البشير مستقبلا رئيس المفوضية الاوروبية في الخرطوم امس

لدى لقائه رئيس المفوضية الاوروبية

البشير يجدد رفضه لنشر قوات دولية في دارفور

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

جدد الرئيس السوداني عمر حسن البشير رفض السودان التام للقرار 1706 القاضي بنشر قوات دولية في دارفور مؤكدا ضرورة دعم القوات الافريقية حتى تضطلع بمهمتها في حفظ الامن والاستقرار في دارفور.

جاء ذلك خلال لقائه ببيت الضيافة بالسيد خوسيه مانويل باروسو رئيس المفوضية الاوروبية الذي وصل البلاد امس في زيارة تستغرق يومين، وقال رئيس المفوضية الاوروبية في تصريحات صحافية عقب اللقاء ان المفوضية تولي اهتماما بالغا بقضية دارفور مشيرا الى الجهود التي تبذلها لتسوية القضية عبر الحوار السياسي البناء، واكد سعي المفوضية الأوروبية لايجاد مخرج للوضع الراهن في دارفور والذي يتعلق بتحويل مهمة القوات الافريقية الى قوات اممية معلنا عن دعم المفوضية لتنفيذ اتفاق ابوجا للسلام في دارفور وايصال الاغاثة الى المتضررين، ووصف المحادثات التي اجراها مع رئيس الجمهورية بالمثمرة خاصة فيما يتعلق بمسألة تحقيق السلام الشامل في المنطقة.

من جانبه اوضح د. علي يوسف سفير السودان في بروكسل ان اللقاء يأتي في أطار الحوار السياسي المستمر لاحتواء الاوضاع في المنطقة واضاف بانه قد دار نقاش ايجابي بين الرئيس البشير ورئيس المفوضية الاوروبية اكد من خلاله رئيس الجمهورية حرص الدولة على تحقيق السلام والاستقرار في دارفور وعبر عن امله في ان تكون زيارة رئيس المفوضية فرصة مناسبة في تقوية ودعم قوات الاتحاد الافريقي في دارفور.

من جانبه قال مجذوب الخليفة أحمد مستشار الرئيس السوداني ان الحكومة أوضحت لباروسو حقيقة الوضع في دارفور وان كثيرا من المعلومات عن وجود كارثة في الاقليم غير صحيحة و«ان بعض المبعوثين الدوليين ينقلون تقارير غير أمينة» وأكد الخليفة أن دارفور تشهد استقرارا أمنيا وتحسنا كبيرا في الأوضاع الانسانية داخل مخيمات النازحين، مستشهدا في ذلك بتقارير منظمة الصحة العالمية.

وعلى صعيد متصل فقد رفضت الحكومة السودانية مقترحات مبعوث الامين العام للامم المتحدة بشأن التمديد للقوات الافريقية وقال محمد أحمد مصطفى الدابي ممثل مساعد الرئيس السوداني لولايات دارفور ان الحكومة لا تقبل أي تمديد للقوات الأفريقية فوق ما تم الاتفاق عليه في اجتماع نيويورك مؤخرا والذي حدد مدتها بنهاية كانون الاول (ديسمبر) المقبل.

ووصف الدابي في تصريحات صحافية اقتراح برونك بأنه صحوة ضمير لكنه لن يثني الحكومة عن مبدأ رفضها للقوات الدولية، على حد تعبيره. كما اكد أنه لا توجد أي موافقة بنشر أعداد من المستشارين العسكريين الأمميين للالتحاق بالقوات الأفريقية بدارفور. وأضاف أن الحكومة لديها طريق واحد لحل مشكلة دارفور هو انفاذ اتفاق أبوجا داعيا المجتمع الدولي الى أن يفي بتعهداته تجاه سلام دارفور.

وكان برونك اعلن عقب محادثاته أمس في الخرطوم مع وزير الخارجية السوداني لام أكول استعداد الأمم المتحدة لمساعدة القوة الأفريقية وقال ان الأمر متروك لتقدير الرئاسة السودانية.

وأوضح أكول أنه تم الاتفاق مع المنظمة الدولية على احياء آلية تعاون لاعادة الاستقرار لدارفور. في ضوء ذلك سيعقد أول اجتماع لآلية التنفيذ الجديدة الشهر الجاري وتناقش الأوضاع على الأرض ومسائل المساعدات الانسانية وحقوق الانسان وتنفيذ اتفاق أبوجا.

ومن المقرر أن يصل اليوم الاثنين الى الخرطوم الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى لاجراء محادثات مع البشير.

خلافات نوري المالكي واحمد الجلبي تنتقل الى هيئة الاجتثاث

ابعاد عشرين قاضياً ومحققاً عراقيا في المحكمة الجنائية العليا شملوا بـ«الاجتثاث»

لندن ـ «القدس العربي»:

قبل ان يفيق مسؤولو ومنتسبو المحكمة الجنائية العليا من الصدمة التي تعرضوا لها والمتمثلة باغتيال شقيقة زميلهم رئيس المحكمة الخاصة بمحاكمة الرئيس السابق صدام حسين وعدد من معاونيه، محمد عريبي الخليفه وزوجها وابنها، صعقوا مرة اخرى في غضون اربعة ايام فقط، بصدور قرار من هيئة اجتثاث البعث يقضي بطرد عشرين قاضياً ومحققاً عدلياً ومدعياً عاماً من وظائفهم في المحكمة لشمولهم بقرارات اجتثاث البعثيين، كما جاء في آخر قرار وقعه احمد الجلبي رئيس الهيئة.

واستناداً الى مصادر مقربة من المحكمة الجنائية العليا في بغداد، فان محاولات يبذلها نوري المالكي رئيس الوزراء وعدد من قادة الائتلاف الشيعي لاقناع رئيس هيئة الاجتثاث احمد الجلبي بسحب قرار طرد مجموعة العشرين وارجاء تنفيذه في المرحلة الراهنة للتداعيات الوخيمة التي يعكسها على تشكيلة المحكمة وادائها خصوصاً وهي تنظر الان في قضية (الانفال) التي يحاكم فيها الرئيس السابق صدام

حسين وستة من الوزراء والمسؤولين السابقين، وينتظر ان تستأنف في التاسع من الشهر المقبل.

وأوضحت تلك المصادر ان تشكيلة المحكمة الجنائية العليا تتألف أساساً من اثنين وثلاثين قاضياً ومحققاً عدلياً، استقال واحد منهم وهو القاضي رزكار امين وغادر الى مدينته (السليمانية) وافتتح مكتباً للمحاماة فيها، وعزل آخر هو القاضي عبد الله علوش العامري الذي رأس سبع جلسات من المحكمة التي نظرت قضية (الانفال) فيما تم تجميد ثالث في وقت سابق وهو سعيد الهماشي بسبب قرار صدر من هيئة الاجتثاث بمنعه من رئاسة المحكمة التي اختصت بقضية (الدجيل) بحجة انه مشمول بالاجتثاث.

وتخوفت المصادر ذاتها من نتائج القرار الاخير الذي اتخذته هيئة الاجتثاث بفصل عشرين قاضياً ومحققاً ومدعيا عاما من اعضاء المحكمة الجنائية العليا واشارت الى ان تسعة قضاة ومحققين ومدعين عامين لا يستطيعون حسم القضايا والتهم المنسوبة الى صدام ومعاونيه، واكدت ان توظيف واستقدام قضاة ومحققين جدد عملية معقدة، ليس من السهل اللجوء اليها، خصوصاً وان القضاة والمحققين العاملين في المحكمة الجنائية حالياً بضمنهم المشمولين بقرارات الاجتثاث دربوا في دورات وورش عمل وحلقات تأهيلية في واشنطن ولندن وبرلين وبودابست وبراغ طيلة عام 2004 وجزء من عام 2005.

وأبلغ سياسيون وبرلمانيون عراقيون «القدس العربي» التي اتصلت بهم لمعرفة ارائهم وردود فعلهم على قرار هيئة الاجتثاث الجديد، ان القرار جاء نتيجة فتور حصل في الفترة الاخيرة بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس هيئة الاجتثاث احمد الجلبي، بعد ان رفض الاول استمرار الثاني كرئيس للجنة الاقتصادية والطاقة العليا في العراق، وهو المنصب الذي شغله الجلبي طيلة حكومة ابراهيم الجعفري السابقة لغاية تموز (يوليو) الماضي عندما اصدر المالكي قرارا بتشكيل لجنة جديدة برئاسته وعضوية نائبه الكردي برهم صالح ووزير النفط حسين شهرستاني والتجارة عبدالفلاح السوداني والمالية باقر صولاغي والتخطيط علي بابان اضافة الى عدد من المستشارين.

ويعتقد على نطاق واسع في العراق ان الجلبي استغل الملابسات التي احاطت بعمل المحكمة الجنائية العليا وافتضاح ارتباطها المباشر برئيس الحكومة، ليسدد ضربة موجعة للمالكي، خصوصا وان هاشم الشبلي وزير العدل في حكومة المالكي قد اعلن عقب عزل القاضي عبد الله العامري من رئاسة المحكمة وابداله بالمحامي المتدرب محمد عريبي الخليفه ان وزارة العدل ومجلس القضاء الاعلى لا علاقة لهما بالمحكمة مؤكدا انها ترتبط مباشرة برئيس الحكومة.

ورغم ان القضاة والمحققين العشرين المشمولين بقرار الاجتثاث الجديد قد ابلغوا شفوياً بالقرار، الا ان المالكي وفق مصادر المحكمة الجنائية طلب منهم الاستمرار في عملهم، مؤكداً لهم بانه سيعمل على الغاء القرار او تأجيل تنفيذه الى فترة اخرى، غير ان المشمولين بالقرار اصيبوا باحباط من شأنه ان يؤثر على أدائهم ولا يستبعد ان يقدم بعضهم استقالته من عمله خشية كشف اسمه ووظيفته مستقبلاً، الأمر الذي يعرضه الى اذى واضرار شخصية أو عائلية.

اليمن: الأجهزة الأمنية تقتل اثنين من عناصر القاعدة الفارين من سجن الأمن السياسي

صنعاء ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

أكدت الداخلية اليمنية أن قواتها قتلت اثنين من عناصر تنظيم القاعدة الفارين من سجن الأمن السياسي ضمن مجموعة 23 معتقلا مطلع العام الجاري، وهما فواز الربيعي ومحمد الديلمي.

وذكر مصدر مسؤول بوزارة الداخلية أن «أجهزة الأمن تمكنت في الساعة الرابعة من فجر الأحد من العثور عل المخبأ الذي كان يتواجد فيه الارهابي فواز الربيعي في احدى ضواحي العاصمة صنعاء، حيث قامت قوات أمنية بمحاصرة المكان ومهاجمته بعد رفض الارهابي الربيعي الذي كان يتواجد بداخله الاستسلام وقام باطلاق النار ورمي القنابل على قوات الأمن مما اضطرها الى المواجهة والتي أسفرت عن مصرع الارهابي فواز الربيعي».

وأوضح ان هذه العملية تمت بعد عملية مطاردة استمرت لعدة أشهر لـ(لارهابي) فواز الربيعي احد قيادات تنظيم القاعدة والمحكوم عليه بالاعدام في قضية مقتل احد جنود الأمن في نقطة حراسة في محافظة أبين والمخطط الرئيس لعملية التفجيرات في المنشآت النفطية في ميناء ضبه بحضرموت وصافر بمأرب وكذا محاولة التفجيرات التي تم ضبطها ضد عدد من المنشآت والمصالح الحكومية والأجنبية في العاصمة صنعاء وضبط الخلية الارهابية التي كانت كلفت بتنفيذها.

وأشار الى أن القوات الأمنية «قامت بمهاجمة مخبأ آخر قرب المكان نفسه الذي تمت مهاجمته، حيث كان يوجد فيه الارهابي محمد الديلمي احد عناصر تنظيم القاعدة والتي سبق لها الفرار من سجن الأمن السياسي بالاضافة الى عنصر آخر». وقال ان «المواجهات مع قوات الأمن أسفرت عن مصرع الارهابي محمد الديلمي والقاء القبض على عنصر آخر الذي استسلم لقوات الأمن ويعتبر احد مساعدي الارهابي فواز الربيعي وقد تم العثور في المخبأين اللذين تمت مهاجمتهما على كميات من المتفجرات وأدوات التفجير وأسلحة وقنابل بالاضافة الى العديد من الوثائق والكتب والمنشورات التحريضية الخاصة بتنظيم القاعدة».

وذكر أن الأجهزة الأمنية تجري تحقيقاتها مع الشخص المقبوض عليه للحصول على المزيد من المعلومات للاستفادة منها، في ضوء نتائج التحقيقات مع الخلية الارهابية التي تم القاء القبض عليها مع كمية كبيرة من المتفجرات والأسلحة في أمانة العاصمة في منتصف شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، مؤكدا أن «الأجهزة الأمنية لن تتوانى أبدا في التعامل بحزم ودون هوادة مع كل الخارجين عن القانون وترسيخ الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع».

جهاز المخابرات السوداني يعتقل صحافيا

■ الخرطوم ـ «القدس العربي»: اعتقلت الادارة السياسية بجهاز الامن والمخابرات السوداني الزميل ابو عبيدة عبد الله المحرر بصحيفة «الرأي العام» مساء أمس الاول ولم تطلق سراحه حتى يوم امس ولم يفصح المسؤولون في جهاز الامن عن الاسباب الحقيقية للاعتقال واكتفوا بالقول انه استدعاء عادي وسيطلق سراحه حال الانتهاء من التحقيق معه.

وطالب الاتحاد العام للصحافيين السودانيين باطلاق سراح الزميل ابو عبيدة فوراً، وقال د. محي الدين تيتاوي ان الجهات المعنية طمأنت اتحاد الصحافيين على ان ابو عبيدة «بخير». واكد تيتاوي حصول الاتحاد على ضمانات من السلطات الامنية بعدم اطالة امد اعتقال ابو عبيدة، وكشف عن رفض جهاز الامن لطلب اتحاد الصحافيين لزيارة الزميل ابو عبيدة.

الحكومة السودانية وجبهة الشرق المعارضة يوقعان اتفاقا لتقاسم الثروة في أسمرا

■ الخرطوم ـ يو بي آي: وقعت الحكومة السودانية وجبهة الشرق المعارضة امس على اتفاق لتقاسم الثروة، وذلك في سياق المفاوضات الجارية بينهما. وتم التوقيع على الاتفاق في مراسم جرت ظهر امس بالعاصمة الاريترية أسمرا التي ترعى المفاوضات بين الجانبين لانهاء النزاع في شرقي السودان. وكانت الحكومة السودانية وجبهة الشرق وقعتا الأسبوع الماضي على اتفاق أمني وعسكري، ولا يزال يتعين على الطرفين التوصل لاتفاق بشأن السلطة قبل التوقيع على اتفاق نهائي للسلام.

ونقلت وكالة السودان للأنباء الرسمية عن مصطفى اسماعيل رئيس وفد الحكومة لمفاوضات الشرق قوله ان الاتفاق الذي تم التوقيع عليه امس يغطي مجالات الشؤون الاقتصادية والخدمية والاجتماعية والثقافية الى جانب وضع برنامج عمل للسنوات الخمس القادمة.

وأضاف أن هذا البروتوكول هو أحد البروتوكولات الثلاثة التي يجري التفاوض حولها، ويبقى بروتوكول قسمة السلطة المتوقع أن تبدأ مناقشته مساء اليوم (امس).

وقال انه بالانتهاء من ملف السلطة سيتم التوقيع النهائي على المفاوضات «واسدال الستار على مفاوضات الشرق، وأيضا أمام آخر النزاعات التي يمكن التفاوض حولها خارج السودان».